البحث عن أرضية أخلاقية عالية

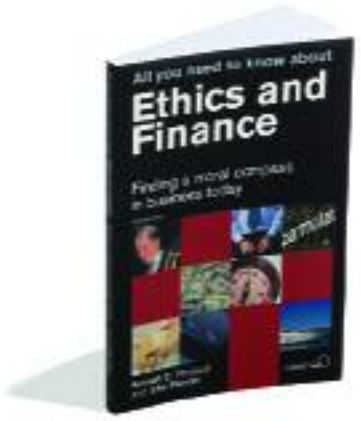

Avinash D. Persaud and John Plender

Ethics and Finance
Finding a Moral Compass in Business Today
Longtail Publishing Limited, London, 2007, 215 pp., £19.95 (paper).

كثيرا ما تعتبر الأسواق المالية أماكن تهيمن فيها المصلحة الشخصية الجامحة ويعترف فيها المشاركون بقيمة واحدة لا غير – هى النقود. ذلك أن كل مستثمر يريد أفضل معدل للعائد، وكل بنك يريد أعلى عائد على رأس المال، والمحللون والمتاجرون يريدون أكبر مكافأة – والجميع لن يدخروا جهدا فى سبيل الوصول إلى غرضهم. إلا أن الأسواق المالية. مثلها مثل المجتمع نفسه، تعتمد على معايير أخلاقية مشتركة. وتعتبر القواعد المكتوبة وتطبيقاتها مسألة ضرورية بالرغم من أن الناس والمؤسسات، بصفة عامة وإجمالا، يكبحون أنفسهم طواعية. وحتى إذا كانت الفرصة ضعيفة للإمساك بهم متلبسين، فإن الناس لا يقدمون على عمل أشياء معينة يشعرون بأنها غير أخلاقية.

وقد كتبت بيرسود وبليندر دليلا عملياً لتشجيع المستثمرين وشركاء السوق الآخرين على الالتزام بالمعايير الأخلاقية وتحديد المنازعات الأخلاقية حيثما تنشأ. وهما يتجنبان بالتحديد الخوض فى النظريات التجريدية الفلسفية، ويحاجان ببساطة بأن السلوك الأخلاقى مهم فى حد ذاته وضرورى فى أداء الأسواق على حد سواء. ويشيران أيضا إلى أن السلوك الأخلاقى فى صالح المؤسسات المالية والأفراد المعنيين. وبالرغم من أن المفاضلة بين الالتزام الأخلاقى وجمع المال قد تبدو حادة فى الأجل القصير، فإنها ستبدو أقل حدة كثيرا إذا اتخذنا منظورا طويل الأمد – مفاضلة يكون فيها احتواء مخاطر السمعة والحفاظ على مستوى الثقة فيما بين شركاء السوق مسألة مهمة.

وتبادل بيرسود وبليندر فى مختلف الفصول المنازعات الأخلاقية المحددة التى قد تنشأ فى ميادين مثل حماية المستثمر، والمضاربات، والمحاسبة، ومناقشة أدوار المديرين والمنظمين المستقلين، ومراجعى الحسابات. ويركز المؤلفان على الأخلاقيات فى الأسواق المالية، ولا يتصديان للقضايا المتعلقة، على سبيل المثال، بمعاملة العاملين.

وهما يوضحان وجهات نظرهما بالاستشهاد

«يقتضى الأمر أن يدرك المنظمون وشركاء السوق خطر أن تحل القواعد التنظيمية محل الأخلاقيات»

بأمثلة حديثة معروفة للسلوك غير الأخلاقى فى الأسواق المالية، بما فى ذلك كل من الخلاصات التنفيذية والأسئلة الهيكلية التى ينبغى على شركاء الأسواق المالية أن يسألوها لأنفسهم دوريا – وتلك أول مرة بالنسبة لهذا النوع من الكتب. وفى حقيقة الأمر، يبدو من قراءة ما بين السطور أن المؤلفين يقولان بأن حالات كثيرة من السلوك غير الأخلاقى كان يمكن تجنبها لو أن مقترفيها توقفوا ليمعنوا التفكير لحظة واحدة.

ويتركز اهتمام المؤلفين ورسالتهما الواضحة كل الوضوح على تضارب المصالح، حيث تستغل قوى فاعلة – رجلا كانت أم امرأة – الناس المفروض أنها تقوم على خدمتهم. ويقترحان معايير أخرى للسلوك الأخلاقى، مثل احتمال تعرض الآخرين بالاحتيال لوضع غير موات أو لمعاناة أذى داهم، وهى مفاهيم لم يجر شرحها جيدا وبالكامل فى هذا الكتاب المشهود له فى غير هذا بوضوح العبارة، الذى يخلو من الطنين والإفراط فى التبسيط. وبقدر فهمى لما أورده الكتاب، فإنه يتعين على شركاء سوق المال ألا يتسببوا فى إلحاق الضرر البالغ بمن لهم صلة بصفقة ما أو الذى لا يمكن منطقيا توقع أنه يتعين عليهم حماية أنفسهم من ذلك.

ويقدم الكتاب عدة رسائل لصانعى السياسة، وبصفة خاصة إلى منظمى القطاع المالى والمشرفين عليه. فأولا، يحتاج المنظمون أنفسهم إلى الحفاظ على المعايير الأخلاقية ومنها، على سبيل المثال، تجنب «الاستحواذ» الصريح أو الضمنى. وبعبارة أخرى، ينبغى لهم ألا يصبحوا مدينين بالفضل لأولئك المقصود أن ينظموهم، وأن يعملوا فى مصالح الصناعة المنظمة بدلا من الجمهور إجمالا.

ثانيا، يحتاج المنظمون إلى أن يولوا المزيد من الانتباه لضمان أن الحوافز داخل المؤسسات المالية تتسق مع الالتزامات الأخلاقية. وقد حدثت سقطات أخلاقية كثيرة عندما أعطى للمواطنين فى المؤسسات المالية حوافز (أو اختلقوها لأنفسهم)، ولدت تضاربا فى المصالح، وفى حين أن الحالات الغامضة التى تتوسط فيها مجالس إدارة الشركات والإدارة العليا هى الأكثر صخبا، فإن هناك حالات لمنح حوافز لصغار الموظفين ليسلبوا عملائهم.

ثالثا، وربما كان الأكثر إثارة للمشاكل، أن المنظمين وشركاء السوق يحتاجون إلى اليقظة لدرء المخاطرة بأن تحل القواعد التنظيمية مكان الأخلاقيات. وإن وقوع الفضيحة المرتبطة بسلوك غير أخلاقى يعقبه بصورة نموذجية وضع قواعد تنظيمية إضافية. ولا يقتصر الأمر على زيادة العبء التنظيمى، ولكن شركاء السوق يركنون إلى مزيد من الاعتماد على القواعد التنظيمية وعلى موظفى الشركات المسئولين عن الالتزام الخلقى بدلا من الاعتماد على حسهم الشخصى بالصواب والخطأ. وتميل القوى الفاعلة فى سوق المال إلى الشكوى من «الإفراط فى الحمل التنظيمى»، غير أن هذا الكتاب سينجز شيئا ما لو أنه جعل حتى البعض منهم يدركون أنهم إذا تحملوا المسؤولية عن سلوكهم الأخلاقى الخاص، فقد لا تكون هناك حاجة لجميع تلك القواعد التنظيمية الإضافية.

دانييل هاردى
رئيس شعبة
دائرة أسواق النقد ورأس المال
بصندوق النقد الدولى

القراءة المتأنية

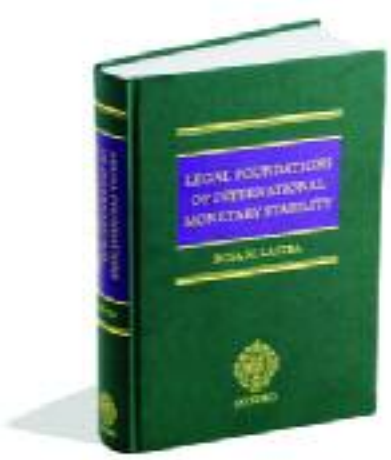

Rosa Maria Lastra

Legal Foundations of International Monetary Stability
Oxford University Press, Oxford, 2006, 600 pp., $199 (cloth).

أصدرت روزا لاسترا عملا يتميز بنفاذ البصيرة والسلاسة حول التنظيم المالى الدولى. وهذا كتاب يروق للمحامين، والاقتصاديين، والمتخصصين فى القطاع المالى. وصانعى السياسة، وربما قبل كل هؤلاء، المهتمين بنقاط التقاطع بين تلك المعارف المختلفة.

ويتميز الكتاب بجودة البناء، حيث يركز الجزء الأول على المستوى الوطنى ويتناول التطورات فى الوظائف النقدية والتنظيمية للبنوك المركزية الوطنية. وينتقل الجزء الثانى إلى المستوى الإقليمى الأوروبى، محللا الهيكل المركب للنظام الأوروبى للبنوك المركزية، الذى يضم البنك المركزى الأوروبى والبنوك المركزية الوطنية فى منطقة اليورو. ويركز الجزء الثالث من الكتاب على المستوى الدولى. وبصفة خاصة على دور صندوق النقد الدولى. ويعزز التحليل المقارن ذلك النهج المشترك الذى تطبقه لاسترا على كل جزء، بدءا بتحديد السياق التاريخى، ثم الانتقال إلى تحليل معمق للإطار المؤسسى، ويبلغ الذروة بتقويم البناء المالى من حيث الإشراف المالى، والقواعد التنظيمية، وإدارة الأزمات.

حدود سلطة البنك المركزى

يتميز كل جزء من الكتاب بأصالته. وتشرع الكاتبة فى الجزء الأول بالتسليم فى جرأة بأنه الوقت الذى تتضمن فيه الأهداف القانونية للبنك المركزى استقرار الأسعار، لا يزال البنك يقوم بوظيفة الحكومة، حتى لو كانت وظيفة من الأفضل إنجازها من خلال الاستقلال فى التشغيل على المستوى دون القومى (وإن كان الأمثل ألا يكون ذلك كاملا) بعيدا عن النفوذ السياسى. وتوفر هذه الصياغة للقضية منظورا جديدا لموضوع يمكنه أن يصبح، فى أيادى الآخرين، مناظرة كليلة حول توتر يبدو مستعصياً على التوفيق بين استقلال البنك المركزى وخضوعه إلى المساءلة. غير أنه بالرغم من أن المؤلفة تجاهد لتقديم تجربة اقتصادات السوق النامية والناهضة فى سياق بعض نواحى المناقشة (على سبيل المثال، عندما تتناول مجالس العملات والأزمات المصرفية)، فقد يستفيد القراء من الإشارة الأكثر انتظاما إلى الممارسات النسبية للبنوك المركزية فى مثل هذه الاقتصادات.

وتصف لاسترا فى الجزء الثانى كيف يعمل النظام الأوروبى للبنوك المركزية داخل السياق الدستورى والإدارى للاتحاد الأوروبى. وإذ تستخدم الكاتبة إصدار العملات لزيادة تطوير موضوع السيادة النقدية، فإنها وسيلة قياس تحليلية آمنة وواضحة لإرشاد قرائها عبر ما يمثل فى غير ذلك تحديات الإطار المؤسسى للمنظومة الأوروبية للبنوك الأوروبية.

إدراك المراد من صندوق النقد الدولى

فى الجزء الثالث من الكتاب الذى يركز على صندوق النقد الدولى، تبرع لاسترا فى السيطرة على التحدى الجوهرى المتمثل فى شرح الإطار القانونى والتنظيمى فيما يخص صندوق النقد الدولى. وكما تعترف المؤلفة فى مقدمة الكتاب فإن «الطبيعة الفريدة لصندوق النقد الدولى، والطابع الاقتصادى لغالبية وظائفه وعملياته، والمصطلحات الخصوصية وإن كانت مبهمة والتى تطبق على أنشطته وهيكله الحالى... والمعارف المحددة المطلوبة لفهم النواحى القانونية لهذه الأنشطة (المعارف التى تمثل تقليديا احتكار للمحامين العاملين فى صندوق النقد الدولى، وقليل من الأكاديميين الذين ينخرطون فى دراسته) تشرح متن العقيدة المحدود نسبيا التى تتعامل مع القضايا المعقدة لقانون النقد الدولى العام.»

وعلى الرغم من إنجازات صندوق النقد الدولى فى إصدار الوثائق الداخلية على مدى العقدين الماضيين، فإن فهم الإطار القانونى للصندوق بعيدا عن المؤسسة يبقى سطحيا فى أفضل الأحوال. وتعكف المؤلفة فى أناة، يساعدها فى ذلك ارتباطها المهنى الطويل بالإدارة القانونية لصندوق النقد الدولى، على إرشاد القارىء عبر بعض القضايا القانونية التى يشيع سوء فهمها: مثل الالتزامات القانونية لصندوق النقد الدولى

«ولا ريب أن كتاب لاسترا سيثرى المناقشات حول الدور المتطور لصندوق النقد الدولى».

والدول الأعضاء البالغ عددها ١٨٥ دولة فيما يتعلق بالإشراف، ولماذا لا تعد ترتيبات الاستعداد الائتمانى عقودا، والأساس القانونى للمشروطة فى أنشطة التمويل التى يقوم بها لصندوق النقد الدولى. وعلى نحو ملحوظ، يتميز السرد التاريخى الذى تقدمه لاسترا لتطور دور صندوق النقد الدولى فى النظام النقدى الدولى من منظم دولى «لاستقرار سعر الصرف» إلى الوصى على «نظام مستقر لأسعار الصرف» بأهمية بالغة فى ضوء التنقيح الحديث لإطار عمليات الصندوق الخاصة بالإشراف على سياسات سعر الصرف للدول الأعضاء. ولا ريب أن كتاب لاسترا سيثرى المناقشات حول الدور المتطور لصندوق النقد الدولى.

وتعتبر الأسس القانونية للمؤسسات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية أمرا مهما، إلا أنها كثيرا ما تمثل جوانب مهملة فى النشاط الوظيفى للنظم النقدية والتنظيمية. وبتعميق فهمنا لهذه العلاقات، تمثل الأسس القانونية للاستقرار النقدى الدولى إنجازا مشهودا.

توماس لاريبا
مساعد المستشار العام
الدائرة القانونية لصندوق النقد الدولى

الاقتصاد على طريقة الكاريبى

Sir Courtney Blackman

The Practice of Economic Management: A Caribbean Perspective

Ian Randle Publishers, 2006, 448 pp., $50 (cloth).

Dr. S.B. Jones-Hendrickson

Essays on the Organization of Eastern Caribbean States (OECS) Economies

iUniverse, Inc., 2006, 328 pp., $24.95 (paper).

هناك ندرة فى الأدبيات الاقتصادية حول شرقى الكاريبى، لذلك فإن نشر كتابين يتناولان حقائق هذه المنطقة يلقى ترحيبا حاراً. ويقدم كتاب ممارسة الإدارة الاقتصادية تأليف كورتنى بلاكمان، المحافظ المؤسس لبنك بربادوس المركزى، ومؤسسه، وصفا واضحا وموجزا للقضايا الاقتصادية التى تؤثر على منطقة الكاريبى فى سياق سياسى أرحب. ويتأمل اس. بى. جونز – هيندريكسون فى مقالاته حول اقتصادات منظمة دول شرقى الكاريبى التطور الاقتصادى للمنطقة من ١٩٨٠ حتى الآن.

ويزود كلا المؤلفين القارىء بوجهات نظر ثاقبة مفيدة توضح خصائص اقتصادات الكاريبى ودور صانعى السياسة المعاون فى المساعدة فى تشكيل التنمية الاقتصادية لبلدانهم. وبالنسبة لجونز – هيندريكسون، فإن الوحدة الوثيقة لأعضاء منظمة دول شرق الكاريبى فى أوائل الثمانينيات لعبت دورا محوريا فى إرساء الأساس لتنميتها الاقتصادية. وبالنسبة لبلاكمان – الذى يشتمل تحليله على معارف أخرى مثل علم الاجتماع والتاريخ – فإن التجربة الاقتصادية لمنطقة الكاريبى يحركها إلى الأمام، إلى حد ما، تاريخها والثقافة السائدة للإدارة الاقتصادية الضعيفة.

ويحاج بلاكمان بأن كثيرا من المشكلات الاقتصادية التى كانت منها منطقة الكاريبى هى نتيجة لسوء الإدارة من جانب صانعى السياسة الذين يبدو فى كثير من الأحيان أنهم أشد حرصا على الوفاء بمطالب جماهير الناخبين قصيرة الأجل بدلا من التركيز على القضايا الأطول أجلا مثل الإصلاح المالى والرقابة على المصروفات. وتتميز مقالاته بالإغراق فى التوجيه مع حشد من السياسات المقترحة، ويبدو أحيانا أنه فى نزاع مع النهج التوجيهية الأكثر تمسكا بالتقاليد فى صنع السياسة الاقتصادية.

وينتهج جونز – هيندريكسون خطا مماثلا فى المحاجة. فهو يحاج بأن السياسة المالية التوسعية التى تتبعها الحكومات فى منظمة دول شرقى الكاريبى كثيرا ما تحركها اعتبارات سياسة حيث إنها تسعى للوفاء بالمطالب المتنامية لجماهير الناخبين من السلع العامة. وجاءت النتيجة متمثلة فى تصاعد اختلال التوازن المالى وتزايد الديون سريعا. غير أن جونز – هيندريكسون، فى تباين مع بلاكمان، يركز بصورة أكبر على مسيرة النجاح الاقتصادى فى وصف المشكلات الاقتصادية لمنطقة الكاريبى.

ويوفر الكتابان دليلا إرشاديا مفيدا لفهم القوى المحركة لصناعة السياسة فى الكاريبى. غير أن بلاكمان فى نهاية المطاف، يكاد يستبعد بالكامل الاقتصادات السائدة فى تعريف مشكلات الاقتصادات النامية الصغيرة. ويبدو أن إلقاء اللوم بشأن أوجه الفشل الاقتصادى بصورة شبه حصرية على ضعف الإدارة هو أقرب إلى التبسيط الباعث على التسوية، نظرا لأن القدرة البشرية والفنية، والمعايير الثقافية، وتاريخ البلاد (خاصة ماضيها الاستعمارى) تلعب كلها دورا فى تقرير المحصلات الاقتصادية.

طومسون فونتين
خبير اقتصادى
الدائرة الأفريقية بصندوق النقد الدولى

IMF Survey
مسح صندوق النقد الدولى

أخبار وتحليلات عن العولمة وتأثيرها على الاقتصادات فى كل أنحاء العالم

إقـرأ النسخة الإلكترونية من مجلة مسح صندوق النقد الدولى على الموقع

www.imf.org/imfsurvey